اللجنة التنفيذية

البند 5

EX/276/5-R.1

13 أيلول/ سبتمبر 2017

المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ووضع برلمانات معينة

(أ)– (a) طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

1. واصل الرئيس والأمين العام جهودهما للوصول إلى البرلمانات غير الأعضاء، وتبادل المعلومات عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه، وتشجيع انضمام أعضاء جدد. وخلال السنوات الأخيرة، زادت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي باطراد، من 155 برلماناً عضواً في عام 2010، إلى 162 عضواً في عام 2012، و166 عضواً في عام 2014، و 173 عضواً في نيسان/ أبريل 2017.

2. وقد قدم برلمان فانواتو رسمياً طلباً لانضمامه، وريثما يصدر المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي قراراً بالموافقة، من المنتظر أن يصبح العضو رقم 174 في الاتحاد البرلماني الدولي. كما قدمت الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، طلباً لترقية مركزها من مراقب دائم إلى عضو منتسب، وبذلك يصل عدد الأعضاء المنتسبين إلى الاتحاد البرلماني الدولي إلى اثني عشر عضواً.

3. وتم إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بالانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي مع عدد من البرلمانات الأخرى، لا سيما بروني، تركمانستان، وأوزبكستان. وأصدر برلمان تركمانستان دعوة رسمية إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لزيارة البلد قبل نهاية العام، بغية وضع الصيغة النهائية لترتيبات الانضمام. وقد أعرب رئيس البرلمان الجديد لجزر مارشال عن رغبته في حضور الجمعية العامة في سانت بطرسبرغ، واستئناف التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. وتتواصل المناقشات مع رؤساء البرلمان في كل من أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، وسانت لوسيا، الذين حضروا مؤتمر قمة رئيسات البرلمانات الذي عُقد في أبو ظبي في كانون الأول/ ديسمبر 2016، وأعربوا عن رغبتهم في التفاعل بشكل أكثر انتظاماً مع الاتحاد البرلماني الدولي (كما هو الحال مع بلدان أخرى

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في المنطقة، وهي برلمانات صغيرة تمتلك موارد مالية محدودة).

4. ويواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاعتماد على الدعم النشط من البرلمانات الأعضاء في زيادة الوعي بعمل الاتحاد البرلماني الدولي، كلٌّ في منطقته. وعلى مر السنين، اشترك برلمانا استراليا ونيوزيلندا مع البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك القيام بأنشطة إقليمية بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي. وقد بذلت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لدى الاتحاد البرلماني الدولي جهوداً لإشراك البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية في المنطقة أكثر في عملها. كما أن برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، الذي أبرم الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً اتفاق تعاون معه، حريص أيضاً على مواصلة تنظيم مناسبات مشتركة بمشاركة برلمانات من المنطقة (ومن المخطط عقد ندوة إقليمية ثانية بشأن أهداف التنمية المستدامة وذلك في عام 2018).

5. ومنذ عام 2003 لم يعد الكونجرس الأمريكي عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس عن تأييدهم لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون البرلماني المتعدد الأطراف، مع اعتماد مشروع قانون في 2009-2010 من قبل لجنة الشؤون الخارجية في كلا المجلسين، والذي يسمح بعودة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي (وهذا لم يحظى بالموافقة من قبل الكونغرس بكامل هيئته). وتواصل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي محاولة تعزيز دعم جديد، لا سيما بين الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس. ومع ذلك، فإن البيئة السياسية الحالية في الولايات المتحدة تجعل الأمر صعباً للغاية. وتعتبر المشاركة المباشرة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، أمراً حيوياً في نجاح هذه الجهود.

(ب)-(b) وضع برلمانات معينة

6. تصف الفقرات التالية التطورات الأخيرة في عدد من البرلمانات التي يرصدها الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب. وهي تغطي البلدان التي:

- تم حل البرلمان فيها بشكل غير دستوري، أو/و/ أن برلمانها متوقف؛
- تقوم مؤسسة مؤقتة، مثل الجمعية التأسيسية أو البرلمان الانتقالي، بالاضطلاع بمهام الولاية التشريعية؛
- تؤثر التطورات السياسية الجارية على عمل البرلمان وقد تتطلب اهتمام اللجنة التنفيذية

بهدف تحقيق الهدف الرابع من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن الفترة 2017-2021: المساهمة في بناء السلام، ومنع الصراعات وتحقيق الأمن؛

- تمثل حالات يجري النظر فيها من جانب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لدى الاتحاد البرلماني الدولي.

ويشار إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بواسطة علامة النجمة (*).

بوروندي *

ملخص التطورات السابقة

7. يواجه البلد أزمة سياسية منذ أواخر نيسان/ أبريل2015 عندما أعلن الرئيس بيير نكورونزيزا أنه سيسعى إلى فترة رئاسية ثالثة. ومنذ آب/ أغسطس2015، يقضي فترة ولاية جديدة مدتها خمس سنوات.

8. سافر وفد من الاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى البرلمانات للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، إلى بوروندي في شباط/ فبراير2016، وأدان بشدة "جميع أشكال العنف ضد السكان المدنيين وجميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان".

9. في أيار/ مايو 2016، بدأ الحوار المتأخر بين البوروندديين في أروشا، بمساعدة من الرئيس التنزاني السابق بنيامين مكابا. ودُعيَ ممثلون عن خمسة أطراف شاركوا في انتخابات عام 2015، في حين استبعدت عدة جماعات معارضة رئيسية. ويذكر ان المحادثات التي تدعمها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، قد انعقدت في شباط/ فبراير عام 2017، حيث قاطعتها الحكومة التي تصر على أنها لن تتفاوض مع قادة الانقلاب الفاشل في عام 2016.

10. وقد اجتمع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بشكل منتظم مع السلطات البرلمانية، ومع ممثلي المعارضة في المنفى. وعرض المساعي الحميدة للاتحاد البرلماني الدولي، وأرسل رسالة للحوار الشامل معهم، ولم يتلقَ أي رد حتى كتابة هذا التقرير.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

11. في 4 نيسان/ أبريل2017، اجتمع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، خلال الجمعية العامة في دكا، مع الوفد البوروندي برئاسة رئيس الجمعية الوطنية. وقال الأمين العام إن الاتحاد البرلماني الدولي مستعد لمساعدة البلد على الخروج من الأزمة الاجتماعية والسياسية الحالية، من خلال

الحوار الشامل. وأرسل الأمين العام رسالة متابعة إلى رئيس البرلمان في 1 حزيران/ يونيو، كرر فيها استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لإجراء محادثات في جنيف، تضم أعضاء برلمانيين سابقين وأعضاء في الشتات، ومجموعة تمثل البرلمانيين الحاليين.

12. اجتمع مبعوث الأمم المتحدة الجديد لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، من 7 إلى 13 تموز/ يوليو، مع مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الحوار السياسي بين البوروندييين الذي يقوده الرئيس التنزاني السابق مكابا. وفي 26 تموز/ يوليو، تحدّث السيد كافاندو أمام مجلس الأمن، وكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المجتمع الإقليمي والدولي في إجراء حوار شامل، من دون شروط مسبقة، وبمشاركة جميع البوروندييين. ووفقاً للأمم المتحدة، فان هناك حوالى ثلاثة ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات انسانية، مع ما يقرب من 2.6 مليون آخرين يعانون من الجوع، وتشريد اكثر من 600 الف شخص من منازلهم.

13. وفي 21 تموز/ يوليو، حثّ الرئيس نكورونزيزا، أثناء زيارته لتنزانيا، البوروندييين الذين فروا إلى هناك على العودة إلى ديارهم، قائلاً إن البلد أصبح الآن ينعم بالسلام. وذكرت وزارة الداخلية التنزانية ان حوالى 247 الف بوروندي يعيشون في مخيمات اللاجئين في منطقة كيغوما.

14. هناك حالياً حالتان قيد النظر من جانب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية، تضم تسعة من أعضاء البرلمان.

كمبوديا *

ملخص التطورات السابقة

15. في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز/ يوليو 2013، رفض 55 مرشحاً منتخبون عن حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض (CNRP)، الذي كان يرأسه النائب المنفي سام رينسي، أن يشغلوا مقاعدهم، وطالبوا بالإصلاح الانتخابي وإجراء انتخابات جديدة.
وأخيراً دخلوا البرلمان في تموز/ يوليو 2014 بعد اتفاق مع الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء هون سن رئيس حزب الشعب الكمبودي (CPP). وأصبح السيد رينسي عضواً في الجمعية الوطنية في وقت لاحق من الشهر نفسه.

16. غير أن التنافس بين الحكومة وحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض لا يزال قائماً. وذهب

السيد رينسي إلى المنفى مرة أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وجردته الجمعية الوطنية من ولايته البرلمانية بعد صدور أمر قضائي بتوقيفه لإدانة بقضية تشهير عام 2008.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

17. في 4 حزيران/ يونيو، حقق حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض (CNRP) مكاسب كبيرة في الانتخابات البلدية. وفي 10 تموز/ يوليو، وافقت الجمعية الوطنية على تعديلات لقانون الأحزاب السياسية في جلسة برلمانية قاطعها حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض. والتعديلات تمنع الأحزاب أن تضم أي شخص تظهر إدانته بارتكاب جريمة جنائية باستخدام الصوت، أو الصورة، أو الوثائق المكتوبة، ما أدى إلى قطع جميع الصلات بين حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض وقائده السابق السيد رينسي، قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تموز/ يوليو 2018. والأحزاب السياسية التي تخالف التعديلات المقترحة، يمكن حظرها من الأنشطة السياسية لمدة تصل إلى خمس سنوات، ومنعها من المنافسة في الانتخابات، أو حتى يتم حلها.

18. في 25 تموز / يوليو، وافق المجلس الدستوري على التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، حدد موعد الانتخابات المقبلة للجمعية الوطنية في 29 تموز / يوليو 2018. ومن المقرر إجراء انتخابات غير مباشرة لمجلس الشيوخ في 14 كانون الثاني/ يناير 2018.

19. ويجري حالياً النظر في ثماني قضايا من جانب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي التي تضم 15 برلمانياً، بما في ذلك اعتقال السيد كيم سوخا مؤخراً ، زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض، نتيجة اتهامه بالخيانة. وقد ازداد المناخ السياسي سوءاً في أعقاب حملات القمع لوسائل الإعلام، والتهديدات بحل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المعارض.

جمهورية الكونغو الديموقراطية*

ملخص التطورات السابقة

20. لا يزال البلد في حالة أزمة سياسية تتعلق بحالات التأخير في تنظيم الانتخابات الرئاسية، التي يعتزم الرئيس الحالي جوزيف كابيلا المشاركة فيها. وقد خلف السيد كابيلا والده كرئيس في العام 2001، وانتخب في العام 2006، وأعيد انتخابه في العام 2011. ولا يجُيز له الدستور السعي

إلى ولاية جديدة.

21. وفي أيلول/ سبتمبر2016، بدأ الحوار السياسي الوطني، الذي تقوده الحكومة، لكن شخصيات معارضة رئيسية قاطعته. وتوفي عشرات الأشخاص في اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

22. في 31 كانون الأول/ ديسمبر، وقعت الحكومة والمعارضة اتفاقاً سياسياً شاملاً وجامعاً. وينص الاتفاق على أن يبقى الرئيس الحالي والبرلمانيون في مناصبهم حتى يتم انتخاب من يخلفهم، وأن تنعقد الهيئة التشريعية الجديدة (كان من المقرر أن تنتهي فترة ولاية النواب الحاليين في شباط/ فبراير2017، وأن تنتهي فترة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ في عام 2012). كما ينص الاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية، البرلمانية، والبلدية بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017، التي لن يشارك فيها الرئيس كابيلا، وتعيين رئيس وزراء من المعارضة.

23. وفي 1 شباط/ فبراير2017، توفي السيد إتيان تشيسيكيدي، زعيم تجمع ائتلاف المعارضة الرئيسي. وفي 2 آذار/ مارس، انتخب الائتلاف ابنه، السيد فيليكس تشيسيكيدي، رئيساً له. ومع ذلك، انتخب فصيل من تجمع الائتلاف وزير النقل السابق، السيد جوزيف أولينغانكوي، رئيساً جديداً له.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

24. في 7 أبريل/ نيسان، عيّن الرئيس كابيلا السيد برونو تشيبالا – وهو عضو سابق في أكبر حزب معارض – رئيساً للوزراء. وقد طرد السيد تشيبالا من حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي المعارض (UDPS) في آذار/ مارس، بعد أن اعترض على انتخاب السيد فيليكس تشيسيكيدي رئيساً جديداً للتجمع.
وفي 9 أيار/ مايو، عيّن الرئيس حكومة جديدة برئاسة السيد تشيبالا.

25. في 7 تموز/ يوليو، قال رئيس لجنة الانتخابات (CENI)، إنه من المستحيل تنظيم الانتخابات في عام 2017. ولم تعلن بعد أية مواعيد للانتخابات المقبلة.

26. وهناك سبع قضايا تنظر فيها حالياً لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تضم 35 عضواً برلمانياً.

إريتريا

ملخص التطورات السابقة

27. لم تجتمع الجمعية الوطنية منذ العام 2002. وقد أنشئت في البداية في العام 1994 لفترة أربع سنوات، ريثما يتم إقرار الدستور وإجراء الانتخابات. وقد صدّقت الجمعية الوطنية على الدستور في العام 1997. غير أن الانتخابات لم تجرِ ولم يدخل الدستور حيز النفاذ. منذ أيلول/ سبتمبر 2002 قامت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي برصد حالة أعضاء البرلمان الـ 11 الذين اعتقلوا في العام 2001. وعلى الرغم من الطلبات العديدة المقدمة من الاتحاد البرلماني الدولي، إلا إن الحكومة الإريترية لم تقدم أية معلومات عن مصير هؤلاء النواب.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

28. لم تطرأ أي تطورات رئيسية منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 136. وفي تطور منفصل، اشتدت حدة النزاع الحدودي الطويل الأمد بين جيبوتي وإريتريا، بعد أن سحبت قطر قوات حفظ السلام من الحدود بين جيبوتي وإريتريا في أيار/ مايو 2017.

29. وتجري حالياً دراسة حالة واحدة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي تضم 11 عضواً برلمانياً. ولا يوجد هناك أيّ مستجدات.

غامبيا *

ملخص التطورات السابقة

30. أدت الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 2016، والتي هَزم فيها المرشح المعارض، السيد أداما بارو، السيد يحيى جامع الذي شغل منصب الرئيس لفترة طويلة الأمد، إلى نشوء أزمة سياسية بعد أن رفض السيد جامع تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب.
وعقب جهود الوساطة الإقليمية، عاد السيد بارو إلى غامبيا في 26 كانون الثاني/ يناير 2017.
وألغت الجمعية الوطنية في وقت لاحق حالة الطوارئ المعلنة في عهد الرئيس السابق، كما ألغت تمديد الولاية الرئاسية والبرلمانية، ممهدة السبيل لإجراء الانتخابات البرلمانية في 6 نيسان/ أبريل 2017.

31. في انتخابات نيسان / أبريل، فاز الحزب الديمقراطي الموحد، الذي أيدَّ ترشيح السيد بارو في الانتخابات الرئاسية لعام 2016، بأغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية المكونة من 58 عضواً. وعقدت الهيئة التشريعية المنتخبة حديثاً دورتها الأولى في 11 أبريل/ نيسان. حيث أصبحت السيدة مريم جاك دينتون أول امرأة ترأس البرلمان في تاريخ البلاد.

غينيا بيساو *

ملخص التطورات السابقة:

32. في نيسان / أبريل 2014، فاز الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC) بأغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية. وأدى السيد خوسيه ماريو فاز (من نفس الحزب) اليمين بصفته رئيساً، وعيّن السيد دومينغوس سيمويس بيريرا (من نفس الحزب أيضاً) رئيساً للوزراء.

33. وقد غَرِق البلد في أزمة سياسية في آب/ أغسطس2015 عندما حلّ الرئيس فاز حكومة السيد بيريرا. وقد تعمقت الأزمة في أوائل عام 2016 عندما طرد الحزب خمسة عشر عضواً من أعضائه الذين دعموا رئيس الوزراء الجديد، ما أدى إلى فصلهم من البرلمان. وفي نيسان/ أبريل2016، أعلنت المحكمة العليا أن قرار البرلمان بطرد البرلمانيين الخمسة عشر هو قرار غير دستوري.

34. وفي تشرين الأول/ أكتوبر2016، وقّعت الأطراف المشاركة في الحوار الشامل اتفاق كوناكري المؤلف من 10 نقاط. وينص الاتفاق على وجود رئيس وزراء جديد بالإجماع يستمر في منصبه حتى الانتخابات البرلمانية في عام 2018، وتشكيل حكومة شاملة. غير أن تنفيذ الاتفاق قد تأخر نظراً لعدم تمكّن المشاركين من الاتفاق على هاتين المسألتين.
وفي تشرين الثاني / نوفمبر، رفض الرئيس فاز الحكومة مرة أخرى وعيّن السيد أومارو سيسوكو إمبالو، كخامس رئيس للوزراء للبلاد منذ آب/ أغسطس 2015.

35. وفي كانون الثاني/ يناير2017، علّق الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر (PAIGC) عضوية أحد عشر عضواً آخرين بسبب دعمهم للحكومة الجديدة. وطلب رئيس البرلمان من الاتحاد البرلماني الدولي أن يتوسط في الأزمة. وقد جرت عدة احتجاجات تطالب

باستقالة الرئيس. وفي فبراير/ شباط، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع رئيس البرلمان. وفي رسالة متابعة أرسلها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/ مارس، قدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمه لإقامة حوار سياسي على المستوى البرلماني وإرسال بعثة إلى غينيا – بيساو بالتوازي مع عملية الوساطة الجارية من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

36. في 11 أيار/ مايو، حثّ مجلس الأمن الدولي الرئيس فاز على تعيين رئيس وزراء يتمتع بدعم سياسي واسع.

37. وفي خضم الأزمة السياسية، لم تنعقد الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية منذ ما يقارب من عامين. وبناءً على ذلك، لم يقدم رئيس الوزراء أومارو سيسوكو إمبالو حتى الآن برنامج حكومته إلى الجمعية الوطنية على النحو الذي يتطلبه الدستور.

38. وفي 11 تموز/ يوليو، حثّ مجلس السلام والأمن (PSC) التابع للاتحاد الإفريقي المجتمع الدولي على "مواصلة جهوده بطريقة منسقة سعياً إلى إيجاد حل دائم للتحديات التي تواجه غينيا بيساو". وقد كتب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس الجمعية الوطنية يطلب منه إيضاحات، واقترح مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، ولكن لم يتلقَ أي رد.

ليبيا *

ملخص التطورات السابقة

39. منذ آب/ أغسطس2014، كان لدى ليبيا برلمانان متوازيان. وكان من المفترض أن يسلم المؤتمر الوطني العام الانتقالي (GNC)، الذي انتخب في تموز/ يوليو 2012، السلطة إلى مجلس النواب الذي انتُخب في حزيران/ يونيو 2014 وحظيَ باعتراف دولي. ومع ذلك، واصل المؤتمر الوطني العام اجتماعاته في العاصمة طرابلس، في حين يجتمع مجلس النواب في ميناء طبرق الشرقي. وينص الاتفاق السياسي الليبي (LPA) الذي توسطت فيه الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2015 على إنشاء برلمان انتقالي من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الدولة.

40. وبعد ذلك انقسم المؤتمر الوطني العام الانتقالي (GNC) إلى فصائل. وقد أعلن أحد الفصائل في نيسان/ أبريل2016، أن المؤتمر الوطني العام قد حلَّ، وأنه أعيد تشكيله بوصفه مجلس الدولة

برئاسة السيد عبد الرحمن السويحلي. وفي أيلول/ سبتمبر، أعلنت هذه الهيئة "عدم وجود مجلس النواب"، وأعلنت أنها ستتولى الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي (LPA) إلى أن ينعقد مجلس نواب جديد.

41. وفي آذار/ مارس 2017، صوّت مجلس النواب على سحب دعمه من الاتفاق السياسي الليبي (LPA) وحكومة الوفاق الوطني (GNA). ودعا بعد ذلك إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في شباط/ فبراير 2018. وأفادت التقارير بأن 38 عضواً فقط صوتوا لصالحه من بين 56 عضواً كانوا حاضرين. وقد انفصل العديد من أعضاء مجلس النواب الذين يدعمون الاتفاق السياسي الليبي (LPA) من مجلس النواب في طبرق، وانتقلوا إلى طرابلس.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

42. على الرغم من عدم وجود أخبار عن أعضاء مجلس النواب المؤيدين للاتفاق السياسي الليبي في طرابلس، إلا أن مجلس النواب في طبرق واصل اجتماعاته. وفي 21 نيسان/ أبريل2017، اجتمع رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الدولة في روما بإيطاليا، في اجتماع استضافه وزير الخارجية الإيطالي.

43. وفي 3 أيار/ مايو، عقد السيد فايز سراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني (GNA)، والسيد خليفة حفتر، رئيس القوات المسلحة، محادثات مباشرة في أبو ظبي. واتفقا من حيث المبدأ على اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بحلول آذار/ مارس عام 2018، كما جرى اتفاق على تقاسم السلطة. ويقال إن الاتفاق سيخفض حجم مجلس الرئاسة من تسعة إلى ثلاثة أعضاء. وفي 15 تموز/ يوليو، أعلن السيد سراج أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى في آذار/ مارس 2018.

44. وفي 25 تموز/ يوليو، اجتمع السيد سراج والسيد هافتار في باريس في فرنسا، بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وشارك في المناقشات أيضاً الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، السيد غسان سلامه. ووفقا للإعلان المشترك، وافق السيد سراج والسيد هفتار على تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار المنصوص عليها في المادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي (LPA). كما اتفقا على مواصلة الحوار السياسي الذي بدأ في أبو ظبي. واتفق الطرفان على إجراء الحوار

السياسي الشامل الذى يلعب فيه مجلس النواب ومجلس الدولة دورهما الكامل.

45. وفي 29 تموز/ يوليو 2017، صوّتت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (CDA)، التي يرأسها حالياً السيد نوح عبد السيد، لصالح مشروع يمهّد الطريق أمام مجلس النواب للموافقة على إجراء استفتاء. واقتحم المقاتلون الموالون مع السيد حفتر مقر الهيئة في مدينة البيضاء في شرق البلاد، مطالبين بإجراء تصويت جديد. واقترحوا تقديم المشروع النهائي لإجراء استفتاء وطني عام. ويدعو مشروع الدستور إلى اجراء انتخابات رئاسية عامة خلال فترة لا تزيد عن 180 يوماً من اصدار الدستور. وينص المشروع على برلمان يتكون من مجلسين: هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وفي 31 تموز/ يوليو، دعا رئيس الهيئة مجلس النواب إلى إجراء استفتاء وطني عام بشأن مشروع نهائي.

جزر المالديف *

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

46. ازدادت حدة المواجهة بين الحكومة والمعارضة منذ فشل التصويت بعدم الثقة ضد رئيس مجلس النواب عبد الله مسيح محمد في 27 آذار/ مارس 2017. وفي أبريل/ نيسان، رفعت الأغلبية في البرلمان عدد التوقيعات المطلوبة لتقديم اقتراح بعدم الثقة إلى 50 بالمائة من عدد أعضاء البرلمان المؤلف من 85 عضواً (42 توقيعاً، باستثناء رئيس البرلمان)، مقارنة بثلث عدد الأعضاء سابقاً.

47. وفي 3 تموز/ يوليو، قدم 45 عضواً اقتراحاً بعدم الثقة ضد رئيس البرلمان. وبينما تعتبر المعارضة، أنه تقرر إجراء التصويت على عدم الثقة لاحقاً في 24 تموز/ يوليو. إلا إن السلطات، تعتبر أن ذلك غير صحيح، لأن دورة البرلمان المقبلة لم تكن مقررة إلا في 31 تموز/ يوليو.

48. وفي 13 تموز/ يوليو، حكمت المحكمة العليا بأن النواب الذين انتخبوا على مقاعد الأحزاب السياسية، سيفقدون مقاعدهم، بمجرد أن تعلم لجنة الانتخابات البرلمان بأنهم تركوا حزبهم، أو طردوا منه، أو انتقلوا إلى أحزاب أخرى. وفي 18 تموز/ يوليو، أعلنت لجنة الانتخابات أن أربعة من النواب فقدوا مقاعدهم نتيجة حكم المحكمة العليا المناهض للانشقاق الحزبي، رغم أن التماس المشرعين أمام المحكمة العليا – بحجة أنها قررت معالجة حالات الولاء الحزبي مستقبلاً – لا يزال معلقا. وذكرت لجنة الانتخابات أيضاً أن اقتراح الاتهام ضد رئيس مجلس النواب لم يحصل على

العدد المطلوب من التوقيعات.

49. ولم تنعقد جلسة 24 تموز/ يوليو (التصويت بحجب الثقة). فقد كانت أبواب البرلمان مقفلة من قبل الجيش، ومُنع النواب من الدخول، في حين أنه، لا القانون ولا النظام الأساسي للبرلمان، يقّيد وصول النواب إلى البرلمان. وتم اعتقال ثلاثة من النواب الأربعة الذين تم اسقاط عضويتهم من خلال الحكم المناهض للانشقاق الحزبي، وذلك بعد دخولهم للبرلمان "بشكل غير قانوني". وفيما بعد، في 24 تموز/ يوليو، تم اتهام 12 برلمانياً بعرقلة تنفيذ القانون رداً على اتهامهم بمحاولة كسر الحواجز الأمنية والدخول إلى البرلمان. ومن بين هؤلاء الـ 12 برلمانياً؛ اتُّهم النواب الثلاثة المشار إليهم سابقا، بالوصول غير المصرح به إلى أماكن العمل، حيث لم انتهت ولايتهم في البرلمان.

50. وفي 24 أغسطس/ آب، أُدين زعيم حزب جومهوري المعارض، السيد قاسم إبراهيم، بالسجن لمدة تزيد على ثلاث سنوات، بتهمة الرشوة حول الاقتراح المتعلق بحجب الثقة ضد رئيس البرلمان. وفي الأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر، سُمح للسيد قاسم أخيراً بالسفر إلى الخارج سعياً للحصول على علاج طبي عاجل غير متاح في المالديف. كما تم اعتقال النائب البرلماني فارس مأمون منذ تموز/ يوليو الماضي بتهمة الرشوة أيضاً.

51. وتتولى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين حالياً النظر في قضية واحدة تضم 33 نائباً. وقد قدمت شكاوى من تسعة أعضاء إضافيين في آب/ أغسطس. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، تواصل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع زعيم الأغلبية في البرلمان ورئيس المجموعة البرلمانية للحزب التقدمي في مالديف، لعقد اجتماعاً معه ومع زملائه في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. إلا إن الاجتماع لم ينعقد، إذ لم يحصل أعضاء الوفد على تأشيرات دخولهم في الوقت المحدد.

الفلبين *

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

52. قام وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، بإجراء بعثة إلى الفلبين في الفترة من 22 إلى 24 أيار/ مايو 2017. ويعتقد الوفد أن الخطوات المتخذة ضد السيناتور دي ليما، جاءت رداً على معارضتها الصريحة لحرب الرئيس دوتيرت على المخدرات، بما في ذلك إدانتها لمسؤوليتها المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القانون. ويذكر تقرير البعثة أنه لا يوجد

دليل يبرر القضايا الجنائية ضد السيناتور دي ليما. ودعا السلطات المختصة إلى الإفراج عنها فوراً، والسماح لها بالمشاركة في أعمال مجلس الشيوخ، ولا سيما المشاركة في التصويت على التشريعات الهامة.

53. وقدمت السيناتور دي ليما، التي ما زالت رهن الاعتقال، عدة طلبات تنتقد حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس دوتيرت، وتطالب بزيادة مساءلة أفراد الشرطة أثناء التحقيق.

54. وهناك حالياً حالتان قيد النظر من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ، التي تضم خمسة من النواب الحاليين والسابقين، بمن فيهم عضو البرلمان السيدة دي ليما.

جنوب السودان*

ملخص التطورات السابقة:

55. حقق جنوب السودان استقلاله في تموز/ يوليو 2011. وقد أنشئت الهيئة التشريعية الوطنية في الشهر التالي، التي تتكون من 332 عضواً يشكلون الجمعية التشريعية الوطنية البالغ، و50 عضواً يشكلون مجلس الدولة. ومع ذلك، فقد اجتاحت البلاد حرب أهلية منذ تموز/ يوليو 2013، عندما رفض الرئيس سلفا كير حكومته، واتهم نائب الرئيس ريك مشار بإثارة انقلاب.

56. وفي آب/ أغسطس2015، نص اتفاق بين الحكومة والمعارضة المسلحة والأحزاب السياسية الأخرى، على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مع السيد كير رئيساً، والسيد مشار كنائب أول للرئيس. كما نص على تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية (TNLA) المكونة من 400 عضو، لتحل محل الجمعية التشريعية الوطنية.

57. وفي خضم القتال المستمر، عقدت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية (TNLA)، الدورة الأولى لها في آب /أغسطس، وانتخبت السيد أنطوني لينو ماكانا رئيساً لها.

58. واستمر القتال في البلد. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أصدر الرئيس كير مرسوماً رئاسياً، يسمح بإجراء حوار وطني في جنوب السودان. وفي آذار/ مارس 2017، أعلن الفريق توماس سيريلو سواكا عن تمرد مسلح ضد الحكومة. ثم انتقل إلى المنفى في إثيوبيا. وفي خضم الصراع، واصلت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية (TNLA) اجتماعاتها.

59. في 22 أيار/ مايو 2017، أطلق الرئيس سلفا كير رسمياً حواراً وطنياً طال انتظاره، وأعلن وقف الأعمال العدائية من جانب واحد. وفي 26 حزيران/ يونيو، رفض النائب الأول للرئيس السابق مشار، الموجود حالياً في جنوب أفريقيا، الدعوة للانضمام إلى الحوار الوطني الجاري.

60. وفي 24 تموز/ يوليو، قالت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، والمعتقلون السياسيون السابقون، إنهم وافقوا على إعادة توحيد الحزب بعد اجتماعهم في كمبالا بأوغندا. وقد قاطع الاجتماع مشار النائب الاول السابق للرئيس، ورئيس حزب المعارضة (الحركة الشعبية SPLM-IO).

61. استمر القتال على الرغم من الاتفاقات المختلفة لوقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين الأطراف المتحاربة. ويقدر ان حوالى 300 الف شخص لقوا مصرعهم في الحرب. وقد نزح أكثر من 3.5 مليون شخص.

62. ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مأساوية، حيث أفادت التقارير بأن نحو 1.2 مليون شخص يواجهون المجاعة.

الجمهورية العربية السورية*

ملخص التطورات السابقة

63. اندلعت احتجاجات مؤيدة للديمقراطية في آذار/ مارس 2011، في مدينة درعا الجنوبية، وتزايدت لتصبح احتجاجات على الصعيد الوطني، تطالب باستقالة الرئيس بشار الأسد. وتصاعد العنف وانحدر البلد إلى حرب أهلية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، شكلت قوى المعارضة الائتلاف الوطني السوري، الذي اعترفت به العديد من الدول على وجه السرعة، بأنه "الممثل الشرعي" للشعب السوري.

64. وأجريت انتخابات برلمانية في أيار/ مايو 2012. قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية، وفاز مؤيدو الرئيس الأسد بأغلبية كبيرة. وفي حزيران/ يونيو 2014، أُعيد انتخاب الرئيس الأسد لولاية ثالثة مدتها سبع سنوات. ورفضت المعارضة الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل2016.

65. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2254 الذي أيد خارطة

طريق لعملية السلام في سورية. ودعا القرار إلى وقف إطلاق النار، واعرب عن تأييده للحكم الشامل وغير الطائفي، ووضع جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد واجراء انتخابات حرة ونزيهة، بحلول حزيران/ يونيو 2017 تحت إشراف الأمم المتحدة.

66. وقد بدأ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، برعاية روسيا الاتحادية وتركيا في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2016. ومع ذلك، استمر القتال. وعُقدت محادثات السلام بين الحكومة والعديد من قوات المعارضة وممثلي الأمم المتحدة في أستانا (كازاخستان) في كانون الثاني/ يناير 2017.

وقد اختتمت الجولة الرابعة من المحادثات بين السوريين التي توسطت فيها الأمم المتحدة في جنيف في آذار/ مارس، ووضعت جدول أعمال الجولة الجديدة من المحادثات. وفي 15 آذار/ مارس، دخلت سورية عامها السابع من الحرب.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

67. في الجمعية العامة الـ 136، قررت اللجنة التنفيذية تشكيل فريق عمل معني بسوريا. ولم يعقد الاجتماع الذي كان مقرراً في 22 و 23 أيار/ مايو، لأن الجهود المبذولة لضمان مشاركة البرلمان السوري لم تنجح. حيث رأى البرلمان أن إنشاء آليات موازية لمحادثات جنيف وأستانا لن يكون مفيداً.

68. وفي 4 أيار/ مايو، عقب جولة جديدة من محادثات أستانا للسلام، حضرها مبعوث الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا، وروسيا الاتحادية، وجمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، تم توقيع مذكرة بشأن إنشاء مناطق لتخفيف التصعيد في سوريا. واتفقوا على إنشاء أربعة مناطق منفصلة لتخفيف التصعيد لمدة ستة أشهر على الأقل. وينص الاتفاق على وقف الأعمال القتالية بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة داخل المناطق، وتهيئة الظروف للمساعدات الإنسانية والطبية. وقيل إن المذكرة أدت إلى تخفيف العنف في بعض المناطق.

69. وفي 10 تموز/ يوليو، بدأت الجولة السابعة من المحادثات فيما بين السوريين في جنيف. وركزوا على أربع قضايا: نظام الحكم، الدستور الجديد، الانتخابات، والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي 15 تموز/ يوليو، قال مبعوث الأمم المتحدة أن المحادثات حققت "تقدماً تدريجياً". ومن المتوقع ان تجرى الجولة القادمة من المحادثات في أيلول/ سبتمبرعام 2017.

70. وفي 20 تموز/ يوليو، تم إعفاء السيدة هدية خلف عباس ،أول رئيسة للبرلمان التي أعيد انتخابها في

7 حزيران/ يونيو 2017، من مهامها كرئيسية للبرلمان.

71. في 27 تموز/ يوليو، أكد نائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، أورسولا موللر، أنه "لا ينبغي على أحد منّا أن يصمت في الوقت الذي يعاني فيه المدنيون، وتستخدم أساليب الخوف، الحرمان من الغذاء، والمياه، والإمدادات الطبية وغيرها من أشكال المعونة، كوسائل للحرب ".

72. وفي 5 أيلول/ سبتمبر2017، سافر عضوان من فريق العمل المعني بسوريا، السيد ك.كوساشيف والسيد ر. ديل بيتشيا إلى جنيف، لإجراء محادثات مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا السيد ستافان دي ميستورا. والتقيا أيضاً برئيس الفرع السويسري لمنظمة غير حكومية طبية تعمل في سوريا، والسفير السوري في جنيف (انظر التقرير المنفصل).

تايلاند *

ملخص التطورات السابقة

73. بعد أشهر من الشلل السياسي، أعلن الجنرال برايوث تشان – أو – تشا في 22 أيار/ مايو 2014، أن الجيش قد سيطر على السلطة، وأنشأ مجلساً وطنياً للسلم والنظام (NCPO) يتولى حكم البلاد. واعلن المجلس الوطني للسلام والحفاظ على النظام خارطة طريق من ثلاث مراحل لاستعادة الديمقراطية خلال عام. وأنجز مشروع الدستور في نيسان/ أبريل2015، ولكنه رفض من قبل مجلس الإصلاح الوطني الذي عينه الجيش.

74. وبعد التأخير لعدة مرات، والعديد من مشاريع، تم إقرار الدستور الجديد في استفتاء أُجري في 7 آب/ أغسطس2016. وأشار الاستفتاء أيضاً إلى أن مجلس الشيوخ ينبغي أن يوافق بشكل مشترك على تعيين رئيس الوزراء الجديد، على نحو ما اقترحه المجلس الوطني (NCPO). ويتطلب هذا القرار مزيداً من التعديلات للدستور، والتي لم تقر قبل وفاة الملك بوميبول أدوليداديج في 13 أكتوبر/ تشرين الأول. وفي 1 كانون الأول/ ديسمبر ، صعد الملك الجديد إلى العرش، ثم طلب إدخال تعديلات على المشروع الذي قدمه المجلس الوطني، في تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي شباط/ فبراير 2017، قدم رئيس الوزراء برايوث تشان أو تشا الميثاق المعدل الجديد (الدستور) للملك من أجل الموافقة الملكية.

75. في 6 نيسان/ أبريل2017، وقّع الملك الدستور المعدل، وهو الدستور العشرين للبلد منذ نهاية الملكية المطلقة في عام 1932. ومن المرجح أن تجرى انتخابات مجلس النواب الجديد في منتصف عام 2018، وفي موعد أقصاه تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

76. وفي تطور منفصل، في 22 حزيران/ يونيو، اعتمد جيش التحرير الوطني (NLA) مشروع قانون بشأن استراتيجية وطنية مدتها 20 عاماً. وستكون هذه الاستراتيجية الوطنية ملزمة قانوناً، ما يوفر إشرافاً عسكرياً على الحكومات المنتخبة على مدى العشرين عاماً قادمة. وخلال مرحلة "انتقالية" مدتها خمس سنوات، يجب على أي حكومة مستقبلية أن تقدم تقريراً فعالاً عن التقدم الذي أحرزته كل ربع سنة، إلى مجلس شيوخ يعينه المجلس الوطني.

77. وفي 13 تموز/ يوليو، أقرّ جيش التحرير الوطني (NLA) مشروع القانون الأساسي للإجراءات الجنائية للأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية. وبموجب القانون المقترح، يُحرم أصحاب المناصب السياسية من حقهم في أن يحاكموا حضورياً. وسينفذ القانون بأثر رجعي. وفي حالة سن القانون، يمكن أن يؤدى إلى استئناف أربع قضايا معروضة أمام المحاكم مع وقف التنفيذ ضد رئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا.

78. وتتولى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي حالياً النظر في قضية واحدة تشمل نائباً واحداً.

تركيا *

ملخص التطورات السابقة

79. في 15 تموز/ يوليو 2016، قامت مجموعة من الضباط العسكريين بمحاولة انقلاب. وحمّل الرئيس رجب طيب أردوغان المسؤولية إلى أتباع السيد فتح الله غولن، وهو واعظ يبلغ من العمر 75 عاماً، يعيش في المنفى الذاتي في الولايات المتحدة منذ عام 1999. وبدأت حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في تموز/ يوليو وتم تمديدها في تشرين الأول/ أكتوبر. وقامت الحكومة بفصل أو توقيف ما لا يقل عن 68,000 شخص من مختلف المناصب، فضلاً عن 2,700 قاض ومدعٍ عام. وقد دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى العودة السريعة إلى النظام الدستوري، وسيادة القانون والحريات

الأساسية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، ألقيَ القبض على عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الشعبي المعارض (HDP). وكان من بينهم زعيمان مشاركان من الحزب، حيث تم إلقاء القبض عليهما بتهم تتعلق بالإرهاب.

80. وفي كانون الثاني/ يناير 2017، صوّت البرلمان على تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى. كما وافق على إجراء تعديل دستوري يقضي بإدخال النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني الحالي.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

81. في 16 نيسان/ أبريل 2017، تمت الموافقة على التعديل الدستوري بأغلبية بسيطة من خلال الاستفتاء. وقد مهدَّ التعديل الطريق أمام الرئيس أردوغان للاحتفاظ بالرئاسة حتى عام 2029. وفي 18 نيسان/ أبريل، وافق البرلمان على تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر حتى 19 تموز/ يوليو.

82. وفي 17 تموز/ يوليو ، صوّت البرلمان على تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ومنذ فرض أحكام الطوارئ في 20 تموز/ يوليو 2016، أُلقي القبض على أكثر من 50000 شخص، وفصل 150000 شخص من وظائفهم.

83. ولا تزال المئات من الإجراءات التي اتُّخذت ضد برلمانيين من الحزب الديمقراطي الشعبي (HDP) جارية. وأُصدرت أحكام إضافية بالسجن في الأشهر الأخيرة ضد العديد منهم، ما أدى إلى إلغاء الولاية البرلمانية لبرلمانيين آخرين من الحزب الديمقراطي الشعبي. وكان هناك 12 برلمانيا معتقلاً في منتصف آب/ أغسطس.

84. وتتولى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي حالياً النظر في قضيتين، تضم 55 نائباً وعضوين سابقين في البرلمان.

فنزويلا (الجمهورية البوليفارية) *

ملخص التطورات السابقة

85. في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2015، فاز ائتلاف المائدة المستديرة لحزب الوحدة الديمقراطي المعارض (MUD)، بأكثر من ثلثي المقاعد في الجمعية الوطنية، هازماً حزب رئيس

نيكولاس مادورو – الحزب الاشتراكي الموحد في فنزويلا (PSUV). ومنذ ذلك الحين، يجري الصراع المستمر بين البرلمان الذي يسيطر عليه حزب مود(MUD)، والرئيس، ومحكمة العدل العليا (TSJ).

86. رفضت ومحكمة العدل العليا (TSJ) في أبريل نيسان 2016، عرضاً قدمه ائتلاف المائدة المستديرة لحزب الوحدة الديمقراطي المعارض (MUD)، لتخفيض ولاية الرئيس مادورو. وبدأ في أيار/ مايو التماس لإجراء استفتاء لإخراج الرئيس من منصبه. وعلى الرغم من جمع عدد كبير من التوقيعات، لم تكتمل العملية المعقدة في الوقت المناسب لطلب إجراء الاستفتاء.

87. وقام الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بزيارة إلى كراكاس في أواخر تموز/ يوليو 2016. وعقد اجتماعات مع مختلف الأطراف على أعلى مستوى، بما في ذلك الرئيس مادورو، ونائب الرئيس، ورئيس البرلمان آنذاك هنري راموس ألوب. وأعربت كل من الحكومة والمعارضة عن اهتمامها القوي بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في جهود الوساطة الجارية بقيادة السيد زاباتيرو رئيس وزراء إسبانيا السابق، تحت رعاية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. بيدَ أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يدعَ رسمياً إلى المحادثات.

88. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، توصلت الحكومة والمعارضة إلى اتفاق مؤقت بشأن الانتخابات والمساعدات الخارجية، كجزء من عملية حوار يدعمها الفاتيكان. بيدَ أنه لم تُعقد الجولة التالية من المحادثات، التي كان مقرراً عقدها في كانون الثاني/ يناير 2017.

89. وفي كانون الثاني/ يناير2017، انتخبت الجمعية الوطنية السيد خوليو أندريس بورخيس جونينت رئيساً جديداً لها، كجزء من التناوب السنوي. وفي الشهر نفسه، قُبض على عضو برلماني، السيد جيلبر كارو، واقتيد إلى محاكمة عسكرية. وفي 17 شباط/ فبراير، رفضت محكمة العدل العليا (TSJ) الاستئناف لإطلاق سراح زعيم حزب المعارضة ليوبولدو لوبيز، المعتقل منذ عام 2014 بتهمة "الإرهاب" بعد تنظيم احتجاج سلمي ضد الرئيس مادورو. ولم تجرِ بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا، التي كان مقرراً إجراؤها في آذار/ مارس، لأن الحزب الاشتراكي الموحد في فنزويلا (PSUV)، المدعوم من السلطة التنفيذية، لم يرَ أن الظروف ملائمة لاستقبال وفد اللجنة في كاراكاس. وفي 29 آذار/ مارس 2017، اتخذت المحكمة العليا قراراً بأن تغتصب بالاستيلاء على سلطات الجمعية الوطنية، الذي أُلغي لاحقاً. وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي بياناً

يدين هذا التحرك ويدعو إلى الفصل التام بين سلطات الدولة.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

90. في 1 أيار/ مايو 2017، قال الرئيس نيكولاس مادورو إنه سيعقد اجتماعاً لإعادة صياغة دستور البلد. وأثار هذا الإعلان موجة جديدة من الاحتجاجات في الشوارع. وفي 23 1 أيار/ مايو، وقع الرئيس وثيقة تنص رسمياً على شروط انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية المكلفة بصياغة دستور جديد.

91. رفضت الجمعية الوطنية على الفور خطة الرئيس. وفي 3 تموز/ يوليو، أعلن رئيس الجمعية الوطنية بورخيس أنه سيجري استفتاء رمزي في 16 تموز/ يوليو، لإعطاء الناخبين الفرصة لرفض خطط الرئيس مادورو لإعادة كتابة الدستور. وفي 5 تموز/ يوليو، اقتحم حوالي 100 من أنصار الحكومة الجمعية الوطنية، حيث هاجموا عددا من أعضاء البرلمان. وأصيب أربعة منهم، بمن فيهم عضو في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، السيدة ديلسا سولورسانو، التي أصيبت بجراح خطيرة. وأدان رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الهجوم، قائلا: "أي اعتداء على البرلمان هو اعتداء على الديمقراطية". وأضاف الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن "الحوار هو الوسيلة الوحيدة لأنهاء العنف". وفي 8 تموز/ يوليو، منحت محكمة العدل العليا السيد لوبيز الإقامة الجبرية نتيجة "أسباب إنسانية"، وذلك بسبب حالته الصحية.

92. وفي 16 تموز/ يوليو، وفي استفتاء غير ملزم قانوناً، رفض 98 بالمائة من نحو 7.7 مليون ناخب (من أصل 19.5 مليون ناخب مسجل) الجمعية التأسيسية التي اقترحها الرئيس مادورو، وأيدوا إجراء انتخابات رئاسية قبل عام 2019. ووصوتوا أيضاً لصالح القوات المسلحة للدفاع عن الدستور الحالي.

93. وفي 21 تموز/ يوليو، عينت الجمعية الوطنية 13 قاضياً، و 20 قاضياً بديلا إلى المحكمة. وحذرت محكمة العدل العليا من أن التعيينات غير قانونية، ويمكن الحكم على القضاة. وفي 22 ي تموز/ يوليو، حكمت محكمة العدل العليا بأن تعيين القضاة لتشكيل "محكمة عليا موازية" لاغٍ وباطل، ويشكل انتهاكاً مباشراً للدستور. وبحلول 25 تموز/ يوليو، احتجز ما لا يقل عن ثلاثة قضاة معينين حديثاً بتهمة الاشتباه في الخيانة.

94. واشتدت المظاهرات في الشوارع ضد الحكومة، وانتخابات الجمعية التأسيسية التي ضمت 545 عضواً في 30 تموز/ يوليو. وفي 27 تموز/ يوليو، تجاوز عدد القتلى منذ ما يقرب من أربعة أشهر من الاضطرابات 100 شخص. وجرح ما يقرب من 1200 آخرين.

95. في 27 تموز/ يوليو، اقترح الرئيس مادورو إجراء محادثات سلام مع المعارضة. وقد رفضت المعارضة العرض. كما أعلن الرئيس مادورو أنه سينشئ لجنة لتقصي الحقائق، والعدالة، وتعويض المتضررين مباشرة بعد انتخاب الجمعية التأسيسية. وقد سُجل اعتراض أكثر من 6100 مرشحاً على الانتخابات.

96. وفي 28 تموز/ يوليو، أعرب كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام، عن قلقهما البالغ إزاء استمرار العنف وإراقة الدماء في فنزويلا. وقال الامين العام "ان عرض الاتحاد (الوساطة) لا يزال متاحاً في محاولة للمساعدة في حل الازمة بالتعاون مع جميع الاطراف". ودعا كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، إلى وقف خطة عقد انتخابات الجمعية التأسيسية وذلك لمصلحة السلام.

97. وفي 30 تموز/ يوليو، وعلى الرغم من الضغط الوطني والدولي المتصاعد، جرى التصويت على الجمعية التأسيسية. وقد لقيَ ما لا يقل عن 10 اشخاص مصرعهم في نهاية الاسبوع. وأعلن المجلس الانتخابي الوطني أن نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات، تجاوزت 41 بالمائة، أو نحو 8 ملايين ناخب. ومع ذلك، في 2 آب/ أغسطس، قالت الشركة التي قدمت نظام التصويت، أنه تم التلاعب بأرقام المشاركين في التصويت، وتضخيمها بمليون صوت على الأقل.

98. وفي 31 تموز/ يوليو، القى رجال الأمن القبض على اثنين من كبار زعماء المعارضة من ديارهم، وهما السيد لوبيز والسيد أنطونيو ليدزما، لانتهاكهما شروط الإقامة الجبرية، من خلال التآمر للهروب ونشر بيانات فيديو تنتقد الرئيس مادورو.

99. في 4 آب/ أغسطس، أدى أعضاء الجمعية التأسيسية اليمين الدستورية، ومن بينهم زوجة الرئيس مادورو وابنه. وانتخبت وزيرة الخارجية السابقة، السيدة ديلسي رودريغيز، رئيسا للجمعية. وأدى السيد د. فيفاس، وهو عضو سابق في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، اليمين أيضا كعضو. وقد عارضت النائب العام لويزا اورتيجا دياز، التي تنتقد الرئيس مادورو بشكل صريح، تنصيب الجمعية، مستشهدة بمزاعم وجود غش في عملية التصويت. وفي 5 آب/ أغسطس، صوتت الجمعية التأسيسية على حذف استبعاد السيدة دياز.

100. وقد رفضت عدة بلدان في المنطقة، وكذلك منظمات إقليمية، الاعتراف بشرعية الجمعية التأسيسية.

101. وفي تطور منفصل، أُفرج عن السيد ليدزما والسيد لوبيز يومي 4 و 5 آب/ أغسطس على التوالي، وأودعا مرة أخرى الإقامة الجبرية.

102. وفي 1 أيلول/ سبتمبر، أدان بيان صحفي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي المحاولات الجارية لتجريد الجمعية الوطنية من سلطتها، عقب قرار اتخذته الجمعية التأسيسية في منتصف أغسطس/ آب، لتوظيف نفسها في السلطات التشريعية، والخطوات التب اتخذت منذ ذلك الحين لمضايقة قيادات وأعضاء الجمعية الوطنية. وجاء البيان الصحفي في أعقاب التقارير، والتي تفيد بأن الجمعية التأسيسية دعت إلى محاكمة العديد من النواب بتهمة الخيانة.

103. وحتى أيلول/ سبتمبر 2017، كانت هناك ست قضايا قيد النظر من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ، وشارك فيها 23 من النواب الحاليين والسابقين. وقد وردت شكاوى جديدة في حزيران/ يونيو، تموز/ يوليو ، وآب/ أغسطس. ولت يتم إجراء بعثة حقوق الإنسان المخطط لها منذ عام 2013، لأسباب مختلفة: استمرار عدم الاستقرار، انعدام الأمن، وعدم التعاون من جانب الحكومة.

اليمن *

ملخص التطورات السابقة

104. ما فتئت اليمن تمر بمرحلة تحول سياسي منذ عام 2012، وفي حالة حرب منذ شباط/ فبراير 2015، عندما استولت حركة الحوثيين المتمردة على السلطة، وتم حل البرلمان. ثم تولى الرئيس منصور هادي نقل رئاسته إلى مدينة عدن الجنوبية. وفي آذار/ مارس 2015، بدأت المملكة العربية السعودية وتسعة حلفاء ضربات جوية ضد الحوثيين. وفي أغسطس / آب 2016، أعاد الحوثيون عقد مجلس النواب الذي حلّوه في عام 2015. وفي موازاة ذلك وبدعم من المملكة العربية السعودية، تم تشكيل فصيل من البرلمان في جدة بالمملكة العربية السعودية (ثم انتقل لاحقاً إلى الميناء الجنوبي – مدينة عدن). وقد تم انتخاب جميع أعضاء الفصيلين في صنعاء وجدة / عدن في عام 2003 لمدة ست سنوات.

105. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016، قدم مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن خارطة طريق –

رفضها الرئيس – شملت انسحاب الحوثيين من المدن، وتشكيل حكومة وحدة تقوم على الحوار الشامل، وإجراء استفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية. وفي كانون الثاني/ يناير 2017، قدم مبعوث الأمم المتحدة الخاص خارطة طريق منقحة. ويقال إنه يقترح تعيين نائب للرئيس بالإجماع، وعندئذ تشكل الفصائل المتحاربة حكومة وحدة.

106. وفي الجمعية العامة الـ 135، حاول الاتحاد البرلماني الدولي الجمع بين الفصيلين البرلمانيين اللذين يمثلان صنعاء وجدة / عدن. وبعد الاجتماع الأول والاتفاق المبدئي على شغل مقاعدهما في الجلسات العامة بوصفهما وفداً واحداً وإصدار بيان مشترك، تم رفض الاتفاق بسبب الضغط الخارجي وطلب من الفصيلين مغادرة مقر الجمعية.

107. وفي نيسان/ أبريل 2017، حاول الاتحاد البرلماني الدولي، دون جدوى، الجمع بين الفصيلين في الجمعية العامة الـ 136 في دكا.

التطورات الرئيسية منذ الجمعية العامة الـ 136

108. قال نائب رئيس المجلس إن البرلمان اليمني سيبدأ قريباً بالعمل من العاصمة المؤقتة عدن. وأشارت مصادر غير معروفة، إلى أن البرلمان قد ينعقد في منتصف آب/ أغسطس المقبل.

109. وفي 27 نيسان/ أبريل، أقال الرئيس هادي حاكم عدن اللواء عيدروس الزبيدي. وفي أيار/ مايو، شكّل الحاكم السابق مجلس اليمن الجنوبي الانتقالي.

110. ولم تشهد محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة سوى تقدم ضئيل، إذ أفادت التقارير بأن الرئيس هادي يواصل انتقاده لاقتراح مبعوث الأمم المتحدة. وفي 5 حزيران/ يونيو، قال مسؤول كبير في حركة الحوثي، إنه تم منع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن من العودة إلى البلاد، متهما إياه بالتحيز.

111. وفي 15 حزيران/ يونيو، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً، دعا فيه في جملة أمور إلى "استئناف عملية سياسية شاملة"، وحثّ "جميع أطراف النزاع على المشاركة البناءة وبحسن نية، للتغلب على العقبات وإيجاد حل سلمي ".

112. وفي 1 آب/ أغسطس، أرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي "مبادرة مجلس النواب بشأن الوضع الراهن في اليمن". وتعترف مبادرة مجلس النواب ببيان الأمم المتحدة الصادر

في 15 حزيران/ يونيو ، وتدعو "جميع الأطراف إلى وضع حد للحرب وجميع العمليات العسكرية ورفع الحصار البري، والبحري، والجوي المفروض على اليمن"، و "وضع حد لمعاناة اليمنيين من فظائع الحرب، والحصار الخانق، والأوبئة القاتلة ".

113. وفي الوقت نفسه، استمر القتال، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 10000 شخص. وازداد خطر المجاعة: هناك 17 مليون شخص مهددون بنقص الأغذية، و6.8 مليون شخص على وشك المجاعة. وفي 10 تموز/ يوليو، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن وباء الكوليرا الذي استمر 10 أسابيع، أصاب أكثر من 300000 شخص في اليمن.

114. وتتولى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة لاتحاد البرلماني الدولي، النظر في حالتين في الوقت الحالي، تضم نائبين اثنين.

115. وفي 8 أيلول، سبتمبر، عقد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات في مقر الاتحاد البرلماني الدولي مع ممثلي الفصائل التي تتخذ من عدن مقراً لها، وتلك التي تتخذ من صنعاء مقراً لها، لجمع وجهات نظرهم ومناقشة مبادرة برلمانية محتملة، تركز على تخفيف المعاناة الإنسانية المترتبة على الشعب اليمني.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

137th IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation
14–18 October 2017

Executive Committee
Item 5

EX/276/5-R.1
13 September 2017

Questions relating to IPU membership and the situation of certain parliaments

(a) Requests for IPU membership

1. The President and Secretary General have continued their efforts to reach out to non-Member Parliaments, share information about the work and objectives of the IPU, and encourage the affiliation of new Members. IPU membership has increased steadily in recent years, from 155 Member Parliaments in 2010, to 162 Members in 2012, 166 in 2014 and 173 Members in April 2017.

2. The Parliament of Vanuatu has formally submitted its request for affiliation and, pending a favourable decision by the IPU Governing Council, is poised to become the 174th Member of the IPU. The Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC) has also submitted a request to upgrade its status from Permanent Observer to Associate Member, thus bringing the number of IPU Associate Members up to twelve.

3. Discussions regarding (re)affiliation to the IPU have advanced with a number of other parliaments, in particular Brunei, Turkmenistan and Uzbekistan. The Parliament of Turkmenistan has issued a formal invitation for the IPU Secretary General to visit the country before the end of the year, with a view to finalizing arrangements for affiliation. The new Speaker of Parliament of the Marshall Islands has indicated his wish to attend the St. Petersburg Assembly, and resume cooperation with the IPU. Discussions are continuing with the Speakers of Parliament of Antigua and Barbuda, the Bahamas and Saint Lucia, who attended the Women Speakers' Summit in Abu Dhabi in December 2016 and expressed the wish to more systematically interact with the IPU (as is the case with other countries in the region, these are small parliaments with limited financial resources).

4. The IPU continues to rely on the active support of Member Parliaments in raising awareness about the work of the IPU, in their respective regions. Over the years, the Parliaments of Australia and New Zealand have engaged the parliaments in the Pacific region, including by convening regional events with the participation of the IPU. The IPU Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) has made efforts to involve the English-speaking countries of the region more in its work. The Latin-American and Caribbean Parliament (PARLATINO), with which the IPU has recently concluded a cooperation agreement, is also keen to continue organizing joint events with the participation of the parliaments from the region (a second regional seminar on the SDGs is planned for 2018).

5. The US Congress has not been an IPU Member since 2003. Democratic party members of Congress have expressed support for US engagement in multilateral parliamentary cooperation, with draft legislation in 2009-2010 adopted by the Foreign Affairs Committee of both Houses authorizing the return of the US Congress to the IPU (this was never passed by the full Congress). The IPU Secretariat continues to try to shore up new support, especially among the Republican members of Congress. However, the current political environment in the US is making this very difficult. The direct involvement of IPU Members is critical to the success of these efforts.

(b) Situation of certain parliaments

6. The following paragraphs describe recent developments in a number of parliaments that are being closely monitored by the IPU. They cover countries where:

- Parliament has been dissolved unconstitutionally and/or is not functioning;
- A temporary institution, such as a constituent assembly or transitional parliament, is discharging the legislature's mandate;
- Political developments are taking place that may have an impact on parliament's functioning and that may require the attention of the Executive Committee in view of achieving Objective 4 of the IPU Strategy for 2017–2021: Contribute to peace building, conflict prevention and security; and
- Cases are under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians.

IPU Members are indicated by an asterisk (*).

*Burundi**

Summary of previous developments

7. The country has been in political crisis since late April 2015 when President Pierre Nkurunziza announced he would seek a third presidential term. Since August 2015, he has been serving a new five-year term.

8. A delegation from the IPU and the Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR) had travelled to Burundi in February 2016 and had strongly condemned "all forms of violence against civilian populations and all kinds of human rights violations".

9. In May 2016, the delayed Inter-Burundi Dialogue had started in Arusha, facilitated by former Tanzanian President Benjamin Mkapa. Representatives of five parties that had participated in the 2015 elections were invited while several leading opposition groups were excluded. The talks, backed by the UN and the African Union, were reconvened in February 2017 but were boycotted by the Government, which insists it will not negotiate with the leaders of a failed coup in 2016.

10. The IPU Secretary General has met regularly with the parliamentary authorities, as well as with representatives of the opposition in exile. He has offered the IPU's good offices and has conveyed a message of inclusive dialogue to them. No response had been received at the time of writing this report.

Major developments since the 136th Assembly

11. On 4 April 2017, during the Dhaka Assembly, the IPU Secretary General met with the Burundian delegation led by the Speaker of the National Assembly. The Secretary General stated the IPU was willing to help the country to get out of the current socio-political crisis through inclusive dialogue. The Secretary General sent a follow-up letter to the Speaker on 1 June, reiterating the IPU's willingness to hold talks in Geneva involving former parliamentarians, members of the diaspora, and a representative group of current parliamentarians.

12. From 7 to 13 July, the new UN Envoy for Burundi, Mr. Michel Kafando, met various actors involved in the inter-Burundian political dialogue led by the former Tanzanian President Mkapa. On 26 July, Mr. Kafando addressed the UN Security Council and reiterated calls for greater involvement of the regional and the international community in favour of an inclusive dialogue, without preconditions, and with the participation of all Burundians. According to the United Nations, some three million people are in need of humanitarian aid, with some 2.6 million others going hungry, and more than 600,000 displaced from their homes.

13. On 21 July, President Nkurunziza, during a visit to Tanzania, urged Burundians who had fled there to return home, saying the country was now peaceful. According to Tanzania's Interior Ministry, about 247,000 Burundians are in refugee camps in the Kigoma region.

14. Two cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving nine MPs.

*Cambodia**

Summary of previous developments

15. Following the July 2013 parliamentary elections, 55 candidates-elect of the opposition Cambodia National Rescue Party (CNRP, then led by the exiled MP Sam Rainsy) had refused to take up their seats, demanding electoral reform and fresh elections. They finally entered parliament in July 2014 after an agreement with the government, led by Prime Minister Hun Sen's Cambodian People's Party (CPP). Mr. Rainsy became a member of the National Assembly later that same month.

16. However, rivalry between the Government and the CNRP continued. Mr. Rainsy went into exile again in October 2015 and the National Assembly stripped him of his parliamentary mandate following a court order for his arrest on a 2008 defamation conviction.

Major developments since the 136th Assembly

17. On 4 June, the CNRP made significant gains in communal elections. On 10 July, the National Assembly approved amendments to the Law on Political Parties at a parliamentary session boycotted by the CNRP. The amendments banned parties from associating with or using the voice, image, or written documents of anyone convicted of a criminal offense, effectively severing all ties between the CNRP and its former leader Mr. Rainsy ahead of parliamentary elections scheduled for July 2018. Political parties found in violation of the proposed amendments could be banned from political activities for up to five years and prohibited from competing in elections, or even be dissolved.

18. On 25 July, the Constitutional Council approved the amendments to the Law on Political Parties. Later on the same day, the date for the next elections to the National Assembly was set for 29 July 2018. Indirect elections to the Senate are scheduled for 14 January 2018.

19. Eight cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians involving 15 MPs, including the recent arrest of CNRP leader, Mr. Kem Sokha on accusations of treason. The political climate has been worsening following a crackdown on media outlets and threats to dissolve the CNRP.

*Democratic Republic of the Congo**

Summary of previous developments

20. The country has been in a state of political crisis related to delays in the organization of presidential elections, in which the incumbent President, Joseph Kabila, planned to participate. Mr. Kabila succeeded his father as President in 2001, was elected in 2006 and re-elected in 2011. He is constitutionally barred from seeking a new term.

21. In September 2016, the government-led National Political Dialogue started, but was boycotted by major opposition figures Scores of people died in clashes between protestors and the security forces.

22. On 31 December, the government and opposition signed a Comprehensive and Inclusive Political Agreement. It provides for the incumbent President and parliamentarians to remain in office until their successors are elected and the new legislature is convened (the term of the incumbent MPs was due to expire in February 2017, and the Senators' term expired in 2012). The agreement also foresees presidential, parliamentary and provincial elections by December 2017, in which President Kabila would not participate, and the appointment of a prime minister from the opposition.

23. On 1 February 2017, Mr. Etienne Tshisekedi, the leader of the major opposition coalition *Le Rassemblement*, passed away. On 2 March, the coalition elected his son, Mr. Félix Tshisekedi, as its President. However, a faction of the Rassemblement coalition elected former Transport Minister, Mr. Joseph Olenghankoy, as its new President.

Major developments since the 136th Assembly

24. On 7 April, President Kabila named Mr. Bruno Tshibala - a former member of the largest opposition party - as Prime Minister. Mr. Tshibala was expelled from the opposition Union for Democracy and Social Progress (UDPS) party in March after he contested the election of Mr. Félix Tshisekedi as the new leader of the Rassemblement. On 9 May, the President appointed a new government, led by Mr. Tshibala.

25. On 7 July, the President of the Election Commission (CENI) said it was impossible to organize elections in 2017. No dates for the next elections have been announced yet.

26. Seven cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving 35 MPs.

Eritrea

Summary of previous developments

27. The National Assembly has not met since 2002. It was initially established in 1994 for a four-year period, pending the adoption of a constitution and the holding of elections. The National Assembly ratified the Constitution in 1997. However, elections did not take place and the constitution did not enter into force. The case of the 11 MPs arrested in 2001 has been monitored by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians since September 2002. Despite numerous requests from the IPU, the Eritrean Government has not provided any information on the fate of those MPs.

Major developments since the 136th Assembly

28. There have been no major developments since the 136th Assembly. In a separate development, the long-lasting border conflict between Djibouti and Eritrea intensified after Qatar withdrew peacekeepers from the Djibouti-Eritrea boarder in May 2017.

29. One case is currently under consideration by the IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving 11 MPs. No updates.

*The Gambia**

Summary of previous developments

30. The December 2016 presidential elections - in which the opposition candidate, Mr. Adama Barrow, defeated the long-term incumbent Mr. Yahya Jammeh - triggered a political crisis after Mr. Jammeh refused to hand over power to the President-elect. Following regional mediation efforts, Mr. Barrow returned to the Gambia on 26 January 2017. The National Assembly subsequently revoked the state of emergency declared under the former President and annulled the extension of the presidential and parliamentary terms, paving the way for the parliamentary elections to be held on 6 April 2017.

Major developments since the 136th Assembly

31. In the April elections, the United Democratic Party, which supported Mr. Barrow's candidacy in the 2016 presidential elections, won an absolute majority in the 58-member National Assembly. The newly elected legislature held its first session on 11 April. Ms. Mariam Jack Denton became the country's first woman Speaker.

*Guinea-Bissau**

Summary of previous developments:

32. In April 2014, the African Party for the Independence of Guinea and Cape Verde (PAIGC) won a majority in the parliamentary elections. Mr. José Mário Vaz (PAIGC) was sworn in as President and appointed Mr. Domingos Simões Pereira (also PAIGC) as Prime Minister.

33. The country plunged into political crisis in August 2015 when President Vaz dissolved Mr. Pereira's government. The crisis deepened in early 2016 when PAIGC expelled 15 of its members who supported the new Prime Minister, leading to their dismissal from parliament. In April 2016, the Supreme Court declared parliament's decision to expel the 15 parliamentarians unconstitutional.

34. In October 2016, parties participating in the inclusive dialogue signed the 10-point Conakry Accord. The Accord provides for a new consensus prime minister to hold office until parliamentary elections in 2018, and for the formation of an inclusive government. However, implementation of the Accord was delayed as participants were unable to agree on these two issues. In November, President Vaz dismissed the government again and appointed Mr. Umaro Sissoco Embalo, the country's fifth Prime Minister since August 2015.

35. In January 2017, PAIGC suspended 11 other members for supporting the new government. The Speaker has asked the IPU to mediate in the crisis. Several protests demanding the resignation of the President have been held. In February, the IPU President met with the Speaker. In a follow-up letter, sent by the IPU Secretary General in March, the IPU offered its support to establish political dialogue at parliamentary level and to send a mission to Guinea-Bissau in parallel with the ongoing mediation process by the ECOWAS.

Major developments since the 136th Assembly

36. On 11 May, the UN Security Council urged President Vaz to appoint a prime minister who enjoys broad political support.

37. In the midst of the political crisis, the People's National Assembly has not convened for nearly two years. Consequently, Prime Minister Umaro Sissoco Embalo has yet to present his government's programme to the National Assembly as required by the Constitution.

38. On 11 July, the Peace and Security Council (PSC) of the African Union (AU) urged the international community "to pursue its efforts in a coordinated manner in the search for a lasting solution to the challenges facing Guinea Bissau". The IPU Secretary General has written to the Speaker of the National Assembly seeking clarifications and proposing IPU assistance, but no response has been forthcoming.

*Libya**

Summary of previous developments

39. Since August 2014, Libya has had two parallel parliaments. The transitional General National Council (GNC), elected in July 2012, was supposed to hand over power to the House of Representatives, which was elected in June 2014 and which enjoys international recognition. However, the GNC has continued to meet in the capital, Tripoli, while the House of Representatives meets in the eastern port of Tobruk. The UN-brokered Libyan Political Agreement (LPA) of December 2015 provides for a bicameral transitional parliament, comprising the House of Representatives and the State Council.

40. The GNC had subsequently split into factions. One faction declared in April 2016 that the GNC was dissolved and was reconstituted as the State Council under the presidency of Mr. Abdulrahman Alswaihli. In September, this body declared "the non-existence of the House of Representatives" and announced that it would assume the powers set out in the LPA until a new House of Representatives was convened.

41. In March 2017, the House of Representatives voted to withdraw its support from the LPA and the Government of National Accord (GNA). It subsequently called for presidential and parliamentary elections to be held in February 2018. Only 38 members of 56 members present reportedly voted in favour. Many of the House members supporting the LPA have split from the House of Representatives in Tobruk and moved to Tripoli.

Major developments since the 136th Assembly

42. While there was no news on pro-LPA House members in Tripoli, the House of Representatives based in Tobruk continued to meet. On 21 April 2017, the Speaker of the House of Representatives and the President of the State Council met in Rome, Italy, in a meeting hosted by the Italian Foreign Minister.

43. On 3 May, Mr. Fayez Serraj, the Chairman of the Presidential Council of the GNA, and Mr. Khalifa Haftar, head of the Armed Forces, held face-to-face talks in Abu Dhabi. They agreed in principle to hold presidential and parliamentary elections by March 2018 and to a power-sharing deal. The agreement will reportedly reduce the size of the Presidency Council from nine to three members. On 15 July, Mr. Sarraj announced that presidential and parliamentary elections would be held in March 2018.

44. On 25 July, Mr. Sarraj and Mr. Haftar met in Paris, France, at the invitation of the French President, Emmanuel Macron. The new Special Representative of the UN Secretary-General, Mr. Ghassan Salamé, also took part in the discussions. According to the Joint Declaration, Mr. Sarraj and Mr. Haftar agreed to implement ceasefire agreements provided under Article 34 of the LPA. They also agreed to continue the political dialogue initiated in Abu Dhabi. Both parties agreed to inclusive political dialogue in which the House of Representatives and the State Council would play their full role.

45. On 29 July 2017, the CDA, now led by Mr. Nouh Abdel-Sayyed, voted in favour of a draft, paving the way for the House of Representatives to approve a referendum. Fighters aligned with Mr. Haftar stormed the CDA headquarters in the eastern town of Bayda, calling for a new vote. They proposed to submit the final draft for a nationwide referendum. The draft calls for a presidential and general election no more than 180 days from the passing of a constitution. The draft provides for a bicameral parliament (Shura Council) which shall consist of two chambers: The House of Representatives and the Senate. On 31 July, the CDA President called upon the House of Representatives to hold a national referendum on a final draft.

*Maldives**

Major developments since the 136th Assembly

46. The standoff between the Government and the opposition has intensified since a failed no-confidence vote against Speaker Abdulla Maseeh Mohamed on 27 March 2017. In April, the majority in parliament raised the number of signatures required for a no-confidence motion to 50 per cent of the 85-member parliament (42 signatures, excluding the Speaker), up from one third previously.

47. On 3 July, 45 Members submitted a no-confidence motion against the Speaker. According to the opposition, a no-confidence vote was subsequently scheduled for 24 July. According to the authorities, this is not true as the Parliament's next session was only scheduled for 31 July.

48. On 13 July, the Supreme Court ruled that MPs who were elected on political party tickets would lose their seats once the Election Commission notified parliament that they had either left their party, been expelled, or switched parties. On 18 July, the Elections Commission declared that four lawmakers had lost their seats as a result of the Supreme Court's anti-defection ruling even though the lawmakers' petition before the Supreme Court, arguing that it had ruled to address future cases of floor-crossing, was still pending. The Election Commission also stated that the impeachment motion against the Speaker no longer obtained the required number of signatures..

49. The sitting of 24 July (the no-confidence vote) did not take place. The gates of the parliament were padlocked by the military and MPs were prevented from entering while neither the law nor the Standing Orders of the Parliament restricts access by MPs to the parliament. Three of the four MPs disqualified by the anti-defection ruling were arrested after entering parliament "illegally". 12 parliamentarians were subsequently charged with obstruction of law enforcement in response to their alleged attempts to break through police barricades and enter the Parliament on 24 July. Of the 12 parliamentarians; the three aforesaid MPs were also charged with unauthorized access to premises, as they were considered no longer members of the parliament.

50. On 24 August, leader of the opposition Jumhooree Party, Mr. Qasim Ibrahim, was convicted to a more than three-year prison term on a charge of bribery in connection with the no-confidence motion against the Speaker. In the first week of September, Mr. Qasim was finally allowed to travel abroad to seek urgent medical treatment unavailable in the Maldives. Parliamentarian Faris Maumoon has been detained since July, also on a bribery charge.

51. One case involving 33 MPs is currently under consideration by the IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians. Complaints from nine additional MPs had been submitted by August. In early September, the IPU President reached out to the Majority Leader of the Parliament and Leader of the Parliamentary Group of the Progressive Party of Maldives and convened a meeting with him and his colleagues at IPU Headquarters in Geneva. The meeting did not take place because the members of the delegation did not obtain their entry visas on time.

*Philippines**

Major developments since the 136th Assembly

52. A delegation of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians conducted a mission to the Philippines from 22 to 24 May 2017. The delegation believes that the steps taken against Senator de Lima were in response to her vocal opposition to President Duterte's war on drugs, including her denouncement of his alleged responsibility for extrajudicial killings. The Mission Report states that there is no evidence to justify the criminal cases against Senator de Lima. It called on the relevant authorities to release her immediately and to allow her to participate in the work of the Senate, in particular to vote on critical pieces of legislation.

53. Senator de Lima, still in custody, has submitted several motions criticizing President Duterte's state of emergency and calling for greater accountability of police officers during the investigation.

54. Two cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving five current and former MPs, including that of Ms. De Lima.

*South Sudan**

Summary of previous developments:

55. South Sudan gained independence in July 2011. The national legislature was established the following month, comprising a 332-member National Legislative Assembly and a 50-member Council of States. However, the country has been engulfed in civil war since July 2013, when President Salva Kiir dismissed his Cabinet and accused Vice-President Riek Machar of fomenting a coup.

56. In August 2015, an agreement between the government, the armed opposition and other political parties provided for the formation of a transition government of national unity with Mr. Kiir as President and Mr. Machar as First Vice-President. It also provided for a 400-member Transitional National Legislative Assembly (TNLA) to replace the National Legislative Assembly.

57. Amid the ongoing fighting, the TNLA held its first session in August and elected Mr. Anthony Lino Makana as its Speaker.

58. The fighting in the country has continued. In December, President Kiir issued a presidential decree authorizing a South Sudan National Dialogue process. In March 2017, Lieutenant General Thomas Cirillo Swaka declared an armed rebellion against the Government. He subsequently went into exile in Ethiopia. Amid the conflict, the TNLA has continued to meet.

Major developments since the 136th Assembly

59. On 22 May 2017, President Salva Kiir formally launched a long-awaited National Dialogue and declared a unilateral cessation of hostilities. On 26 June, former First Vice President Machar, currently in South Africa, turned down a call to join the ongoing National Dialogue.

60. On 24 July, the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) and the Former Political Detainees (FDs) said they had agreed to reunify the party after their meeting in Kampala, Uganda. Former First Vice-President Machar, the head of the opposition faction (SPLM-IO), boycotted the meeting.

61. Despite the different ceasefire agreements reached between the warring parties, fighting has continued. Up to 300,000 people are estimated to have been killed in the war. More than 3.5 million people have been displaced.

62. The humanitarian situation in the country remains dire, with some 1.2 million people reportedly facing famine.

*Syrian Arab Republic**

Summary of previous developments

63. Pro-democracy protests erupted in March 2011 in the southern city of Deraa and grew into nationwide protests demanding President Bashar Al-Assad's resignation. Violence escalated and the country descended into civil war. In November 2012, opposition forces formed the Syrian National Coalition, which was swiftly recognized by many countries as the "legitimate representative" of the Syrian people.

64. Parliamentary elections were held in May 2012. They were boycotted by the major opposition parties and supporters of President Al-Assad won a large majority. In June 2014, President Al-Assad was re-elected for a third seven-year term. Parliamentary elections in April 2016 were again boycotted by the opposition.

65. In December 2015, the UN Security Council adopted resolution 2254 endorsing a roadmap for a peace process in Syria. The resolution called for a ceasefire, expressed support for inclusive and non-sectarian governance and set both a schedule and a process for drafting a new constitution and holding free and fair elections by June 2017 under UN supervision.

66. A nationwide ceasefire brokered by the Russian Federation and Turkey started from 30 December 2016. However, fighting has continued. Peace talks involving the government, several opposition forces and UN representatives were held in Astana (Kazakhstan) in January 2017. The fourth round of UN-brokered Intra-Syrian talks concluded in Geneva in March, setting an agenda for the new round of talks. On 15 March, Syria entered its seventh year of war.

Major developments since the 136th Assembly

67. At the 136th Assembly, the Executive Committee decided to establish a Working Group on Syria at the 136th Assembly. A meeting planned for 22-23 May could not take place as efforts to secure the participation of the Syrian Parliament proved unsuccessful. The Parliament felt that establishing parallel mechanisms to the Geneva and Astana Talks would not be helpful.

68. On 4 May, following a new round of the Astana Peace talks, attended by UN Envoy Staffan de Mistura, the Russian Federation, Iran (Islamic Republic of) and Turkey signed a Memorandum on the creation of de-escalation areas in Syria. They agreed to establish four separate de-escalation areas for at least six months. The agreement envisages the halt of hostilities between the Syrian Government and armed opposition groups within the zones and the creation of conditions for humanitarian and medical assistances. The Memorandum has reportedly led to a reduction of violence in some areas.

69. On 10 July, the seventh round of intra-Syria talks began in Geneva. They focused on four issues: a system of governance, a new constitution, elections and efforts to combat terrorism. On 15 July, the UN Envoy said the talks made "incremental progress". The next round of talks is expected to be held in September 2017.

70. On 20 July, the country's first woman Speaker, Ms. Hadiyeh Khalaf Abbas, who was re-elected on 7 June 2017, was discharged of her functions.

71. On 27 July, Deputy UN Emergency Relief Coordinator Ursula Mueller stressed "None of us should stand silent while civilians suffer and while fear tactics and the denial of food, water, medical supplies, and other forms of aid are used as methods of war".

72. On 5 September 2017, two members of the Working Group on Syria, Mr. K. Kosachev and Mr. R. Del Picchia, travelled to Geneva to hold talks with the UN Special Envoy for Syria, Mr. Staffan De Mistura. They also met with the President of the Swiss branch of a medical NGO operating in Syria and the Syrian Ambassador in Geneva (see separate report).

*Thailand**

Summary of previous developments

73. Following months of political paralysis, on 22 May 2014 General Prayuth Chan-O-Cha announced that the military had taken control and established a National Council for Peace and Order (NCPO) to govern the country. The NCPO announced a three-stage roadmap for restoring democracy within a year. A draft constitution was completed in April 2015 but was rejected by the military-appointed National Reform Council.

74. After several delays and numerous drafts, the new constitution was adopted by referendum on 7 August 2016. The referendum also indicated that the Senate should jointly approve the appointment of the new prime minister, as suggested by the NCPO. That decision required further revisions to the Constitution, which had not been adopted before King Bhumibol Adulyadej passed away on 13 October. On 1 December, the new King ascended to the throne and subsequently requested changes to the draft submitted by the NCPO in November. In February 2017, Prime Minister Prayuth Chan O Cha submitted the new revised charter (constitution) to the King for royal assent.

Major developments since the 136th Assembly

75. On 6 April 2017, the King signed the revised Constitution, the country's 20th since the end of absolute monarchy in 1932. Elections to the new House of Representatives are likely to take place during mid-2018, and no later than November 2018.

76. In a separate development, on 22 June, the NLA adopted a bill on a 20-year national strategy. This national strategy will be legally binding, effectively giving the military oversight of elected governments for the next 20 years. During a five-year "transitional" phase, any future government must report its progress each quarter to a Senate that will be effectively appointed by the NCPO.

77. On 13 July, the NLA adopted the draft Organic Act on Criminal Procedure for Persons Holding Political Positions. Under the proposed law, the political office-holders would be deprived of their rights to be tried in their presence in the court. The law would take retroactive effect. If the law is enacted, it could trigger the resumption of four suspended court cases against former Prime Minister Thaksin Shinawatra.

78. One case is currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving one MP.

*Turkey**

Summary of previous developments

79. On 15 July 2016, a group of military officers staged an attempted coup. President Recep Tayyip Erdogan attributed the responsibility to followers of Mr. Fethullah Gülen, a 75 year-old preacher who has lived in self-imposed exile in the United States since 1999. A three-month state of emergency was introduced in July and was extended in October. The government dismissed or suspended at least 68,000 people from various posts, as well as 2,700 judges and prosecutors. The IPU has called for a swift return to constitutional order and for the rule of law and fundamental freedoms to prevail. In November, several members of the opposition Peoples' Democratic Party (HDP) were arrested. They included two co-leaders the HDP, who were arrested for terrorism-related charges.

80. In January 2017, parliament voted to extend the state of emergency by another three months. It also approved a constitutional amendment to introduce a presidential system, instead of the current parliamentary system.

Major developments since the 136th Assembly

81. On 16 April 2017, the constitutional amendment was narrowly approved by a referendum. The amendment paved the way for President Erdogan to potentially retain the presidency until 2029. On 18 April, parliament approved the extension of the state of emergency by 3 months until 19 July.

82. On 17 July, parliament voted to extend the state of emergency for another three months. Since emergency rule was imposed on 20 July 2016, more than 50,000 people have been arrested and 150,000 people have been suspended from their post.

83. Hundreds of proceedings initiated against HDP parliamentarians are still ongoing. Additional prison sentences were delivered in recent months against several of them, which resulted in the revocation of the parliamentary mandate of another HDP parliamentarian. In all, 12 parliamentarians were in detention by mid-August.

84. Two cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving 55 MPs and two former MPs.

*Venezuela (Bolivarian Republic of)**

Summary of previous developments

85. In the December 2015 elections, the opposition Democratic Unity Roundtable Alliance (MUD) won just over two-thirds of the seats in the National Assembly, defeating the ruling United Socialist Party of Venezuela (PSUV) of President Nicolás Maduro. Since then, an ongoing struggle between the MUD-controlled parliament, the President and the Supreme Court of Justice (TSJ) has been taking place.

86. A bid by MUD to reduce President Maduro's mandate was rejected by the TSJ in April 2016. A petition to trigger a referendum to remove the President from office started in May. Despite collecting a significant number of signatures, the complex process was not completed in time to trigger a recall referendum.

87. The IPU Secretary General paid a visit to Caracas in late July 2016. He held meetings with various parties at the highest level, including President Maduro, the Vice-President and the then Speaker Henry Ramos Allup. Both the government and opposition expressed a strong interest in IPU involvement in the ongoing mediation efforts led by former Prime Minister of Spain, Mr. Zapatero, under the auspices of the Union of South American Nations (UNASUR). However, the IPU was never formally invited to the talks.

88. In November, the government and opposition reached a tentative agreement on elections and foreign aid as part of a Vatican-backed dialogue process. However, the following round of talks, planned for January 2017, was not held.

89. In January 2017, the National Assembly elected Mr. Julio Andrés Borges Junyent as its new Speaker, as part of an annual rotation. In the same month, a substitute MP, Mr. Gilber Caro, was arrested and taken to a military jurisdiction. On 17 February, the TSJ dismissed an appeal to free opposition party leader Leopoldo López, detained since 2014 on charges of "terrorism" after organizing a peaceful protest against President Maduro. The IPU mission to Venezuela, scheduled for March, did not take place because the ruling PSUV, supported by the executive, did not consider that the conditions were in place for the Committee delegation to be favourably received in Caracas. On 29 March 2017, the Supreme Court took a decision to essentially usurp the powers of the National Assembly, which was subsequently overturned. The IPU issued a statement condemning this move and calling for a full separation of the powers of the State.

Major developments since the 136th Assembly

90. On 1 May 2017, President Nicolás Maduro said that he would convene an assembly to rewrite the country's Constitution. The announcement prompted a new wave of street protests. On 23 May, the President signed a document formally establishing the terms for electing members of a Constituent Assembly that would be tasked with drafting a new constitution.

91. The National Assembly promptly rejected the President's plan. On 3 July, Speaker Borges announced that a symbolic referendum would be held on 16 July so as to give voters the opportunity to reject President Maduro's plans to rewrite the constitution. On 5 July, about 100 government supporters burst into the National Assembly, where they attacked several MPs. Four of them, including a member of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, Ms. Delsa Solórzano, were seriously wounded. The IPU President condemned the attack, stating "Any attack on parliament is an assault on democracy". The IPU Secretary General added "dialogue is the only means of ending the violence". On 8 July, the TSJ granted Mr. López house arrest on "humanitarian grounds" because of his health condition

92. On 16 July, in a non-legally-binding referendum, 98 per cent of nearly 7.7 million voters (of 19.5 million registered voters) rejected the Constituent Assembly proposed by President Maduro and backed a call for presidential elections before 2019. They also voted for the armed forces to defend the current constitution.

93. On 21 July, the National Assembly appointed 13 judges and 20 substitute judges to the TSJ. The TSJ warned that the appointments were illegal, and the judges could be jailed. On 22 July, the TSJ ruled that the appointment of the judges to form a "parallel Supreme Court" was null and void and was in direct violation of the Constitution. By 25 July, at least three newly appointed judges had been detained on suspicion of treason.

94. Street protests against the government and the elections to the 545-member Constituent Assembly on 30 July intensified. On 27 July, the death toll from nearly four months of unrest had exceeded 100. Close to 1,200 others have been injured.

95. On 27 July, President Maduro proposed holding peace talks with the opposition. The opposition turned down the offer. President Maduro also declared that he would be setting up a Truth, Justice and Reparation Commission right after the election to the Constituent Assembly. Over 6,100 candidates registered to contest the election.

96. On 28 July, both the President and the Secretary General of the IPU expressed serious concern about the continuing violence and bloodshed in Venezuela. The Secretary General said "The IPU's offer (of mediation) nevertheless is still available in a bid to help resolve the crisis with the cooperation of all sides." Both the IPU President and Secretary General called for a suspension of the plan to hold the Constituent Assembly elections in the interest of peace.

97. On 30 July, despite mounting national and international pressure, voting for the Constituent Assembly took place. At least 10 people reportedly died over the weekend. The National Electoral Council announced that voter turnout for the elections was over 41 per cent, or about 8 million voters. However, on 2 August, the firm that provided the voting system said the turnout figures were tampered with and inflated by at least one million votes.

98. On 31 July, security agents seized two top opposition leaders from their homes: Mr. López and Mr. Antonio Ledezma, for violating the terms of their house arrest by plotting to escape and for releasing video statements criticizing President Maduro.

99. On 4 August, Constituent Assembly members were sworn in. They included President Maduro's wife and son. Former Foreign Minister, Ms. Delcy Rodriguez, was elected president of the body. Mr. D. Vivas, a former member of the IPU Executive Committee, was also sworn in as a member. Attorney General Luisa Ortega Diaz, a vocal critic of President Maduro, had opposed the assembly's inauguration, citing allegations of voting fraud. On 5 August, the Constituent Assembly voted to remove Ms. Diaz.

100. Several countries in the region as well as regional organizations refused to recognize the legitimacy of the Constituent Assembly.

101. In a separate development, Mr. Ledezma and Mr. López were released on 4 and 5 August respectively and once again placed under house arrest.

102. On 1 September, an IPU press release condemned ongoing attempts to strip the National Assembly of its power, following a decision by the Constituent Assembly in mid-August to invest itself with legislative powers, and steps since then to harass its leadership and members. The press release came on the heels of reports that the Constituent Assembly had called for the prosecution of several MPs on charges of treason.

103. As at September 2017, six cases were under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving 23 current and former MPs. New complaints were received in June, July and August. The human rights mission planned since 2013 has not taken place for a variety of reasons: continuing instability, insecurity and lack of cooperation from the government side.

*Yemen**

Summary of previous developments

104. Yemen has been in political transition since 2012 and in a state of war since February 2015, when the rebel Houthi movement seized power and dissolved parliament. President Mansour Hadi subsequently moved his presidency to the southern city of Aden. In March 2015, Saudi Arabia and nine allies started airstrikes against the Houthis. In August 2016, the Houthis reconvened the House of Representatives, which they had dissolved in 2015. In parallel and with the support of Saudi Arabia, a faction of the parliament was set up in Jeddah, Saudi Arabia (and later moved to the southern port city of Aden). All members of both the Sana'a and Jeddah/Aden-based factions had been elected in 2003 for a six-year term.

105. In October 2016, the UN Special Envoy for Yemen presented a roadmap, which included Houthi withdrawal from cities, the formation of a unity government based on inclusive dialogue, a referendum on the constitution and presidential elections. The President rejected it. In January 2017, the UN Special Envoy presented a revised roadmap. It reportedly proposes the appointment of a consensual vice-president, at which point the warring factions would form a unity government.

106. At the 135th Assembly, the IPU attempted to bring together the two parliamentary factions representing Sana'a and Jeddah/Aden. After a first meeting and initial agreement to take up their seats in plenary as one delegation and deliver a joint statement, the agreement was rejected due to outside pressure and the two factions were asked to leave the Assembly premises.

107. In April 2017, the IPU unsuccessfully tried to bring together the two factions at the 136th Assembly in Dhaka.

Major developments since the 136th Assembly

108. The Deputy Speaker said that the Yemeni Parliament would soon begin to work from the interim capital of Aden. Unidentified sources indicated that parliament might be convened in the mid-August.

109. On 27 April, President Hadi dismissed the Governor of Aden, Major General Aidarous al-Zubaidi. In May, the former governor formed the transitional South Yemen Council.

110. UN-brokered peace talks saw little progress, with President Hadi reportedly continuing to criticize the UN Envoy's proposal. . On 5 June, a top official of the Houthi movement said the UN Special Envoy for Yemen was banned from returning to the country, accusing him of bias.

111. On 15 June, the President of the UN Security Council issued a statement which inter alia called for "the resumption of an inclusive political process" and urged "all parties to the conflict to engage constructively and in good faith to overcome obstacles and find a peaceful solution".

112. On 1 August, the Speaker of the House of Representatives sent to the IPU President the "Initiative by the House of Representatives on the current situation in Yemen". The House initiative acknowledges the 15 June UN statement and invites "all parties to put an end to war and all military operations and lift the terrestrial, naval and air blockade imposed on Yemen" and "to put an end to Yemenis' suffering from the horrors of war, suffocating siege and deadly epidemics".

113. Meanwhile, fighting has continued, killing at least 10,000 people. The threat of famine has grown: 17 million people are threatened by food shortages and 6.8 million people are on the verge of famine. On 10 July, the International Committee of the Red Cross (ICRC) said a 10-week cholera epidemic had infected more than 300,000 people in Yemen.

114. Two cases are currently under consideration by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, involving two MPs.

115. On 8 September, the IPU President held meetings at IPU Headquarters with representatives of the Aden-based and the Sana'a-based factions of the parliament to gather their views and discuss a possible parliamentary initiative focusing on alleviating the humanitarian suffering of the Yemeni people.